الوظائف النحويّة بين المركزي والهامشي

"مثل من وظيفة الحال"

د. لطيفة إبراهيم النّجار

جامعة الإمارات العربيّة المتحدة

يعرض هذا البحث إلى جانب من التداخلات الدلاليّة النحويّة، وإلى اشتراكها في بعض الأبعاد المعنويّة التي لم يعتدّ بها النّحاة العرب، وإنما أشاروا إليها إشارات عابرة فوضعت في نظريّتهم موضع الهامشي.

ويتخذ البحث من وظيفة "الحال" مثالاً دالاً؛ إذ يبيّن، من خلال شواهد الاستعمال في العربيّة، أنّ هذه الوظيفة، في صور كثيرة منها، تتداخل دلالياً مع وظائف نحويّة أخرى: كالمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول معه، والصفة.

ويحاول البحث، في خاتمته، أن يفسرّ عدم احتفال النّحاة بأشكال هذا التداخل بين الحال والوظائف النحويّة المذكورة، فيبيّن أنّ النحاة قد قعّدوا قواعدهم معتمدين ضوابط مختلفة، يعدّ المعنى واحداً منها، وهو ضابط مهمّ جدّاً في جوانب كثيرة من نظريّة النحو العربي، إلا أنّ ضوابط أخرى كالبنية الصرفيّة والموقع النحوي تتقدم عليه أحياناً، وقد يكون ذلك لما تحققه هذه الضوابط لنظريّتهم من تماسك وثبات.

وقد كان لإشارة موجزة في بحث بعنوان " الجملة في نظر النحاة العرب" للدكتور عبد القادر المهيري دور مهم في توجيه اهتمامي لإعادة النظر في باب الحال ليكون منطلقاً، فيما بعد، للبحث في التداخل الدلالي بين الوظائف النحويّة في العربيّة: فقد ذكر د. المهيري في ختام بحثه أنّ جملة الحال تخرج، في بعض استعمالات العربيّة، عن الملحظ الدلالي الذي وضعه النّحاة لهذه الوظيفة، فتعبر عن أبعاد دلاليّة أخرى لوظائف نحويّة أخرى[1]. فأضافت هذه الإشارة المركّزة شيئاً جديداً لما يستشعره المرء إزاء وظيفة الحال.

منهج الدراسة:

قامت هذه الدراسة على استقصاء صورة المسألة في كتب النحو العربي، ثم على امتحانها في بعض النصوص العربيّة، وتجدر الإشارة، هنا، إلى أنّ اختيار النصوص كان انتقائيّاً؛ لأنّ الهدف الأوّل كان يتركّز على التحقق من وجود دلالات أخرى لوظيفة الحال، وهذا مطلب قد يلبيه أيّ نص من نصوص العربيّة، فاستوعبت النصوص مجموعة من السور، وكتاب رياض الصالحين، ومجموعة من الشعر الجاهلي، والإسلامي والأموي، والعباسي من خلال كتاب: المفضليات، وبعض دواوين الشعر، ثمّ نصاً نثرياً حديثاً هو الأيام لطه حسين، واكتفيت بهذه النصوص لأنني وجدت فيها من الأمثلة ما يغني، والمسألة، بعد ذلك، مفتوحة لمزيد من البحث والاستقصاء.

الوظائف النحويّة بين المركزي والهامشي: مثل من وظيفة الحال

يقوم النحو العربي على قوانين وأحكام عامة مستنبطة من كلام العرب، ومضبوطة بضوابط كليّة اعتمدها النحاة في وصفهم العربيّة وتقعيد قواعدها. وتشكّل هذه الضوابط، مع الأسس المنهجيّة التي اتبعها النحاة في عملهم، عناصر نظريّة نحويّة متماسكة تتناسق معطياتها وتتوافق عناصرها.

وإذا جاز لنا أنْ نعرّف النظريّة بأنّها "بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصّة تكوّن مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير"[٢] فإنّ هذا البناء سيحتاج، بلا ريب، إلى نوع من التحكّم النظري يمنع شتات العناصر من التفلّت من قوانينه الخاصّة، ويحافظ على اتّساقها وتناغمها في إطار تفسيريّ مخصوص، ولكّنه، في الوقت نفسه، لا يسعى إلى تحقيق هذا الاتّساق خارج الإطار التفسيري الذي ارتضاه، أو الرؤية المنهجيّة التي تبنّاها.

وقد سار النحاة على هذا النهج في وضعهم قواعد العربيّة وفي صوغهم عناصر نظريّة النحو العربي، فحاولوا أن يبنوا هذه النظريّة على أسس تفسيريّة تتقبّلها المعطيات المدروسة وتندغم معها في توافق يحقق لنظريّتهم ما ينشدونه لها من كفاية وتماسك، كما أنّهم حاولوا، كذلك، أنْ يعتمدوا معايير ثابتة في وصف تراكيب العربيّة وفي تجريد قواعد الأبواب النحويّة المختلفة.

والمتأمل في مصنّفاتهم سيلحظ أنّهم يفردون لكل وظيفة نحويّة باباً يتضمّن تعريفاً يحدد للوظيفة شروطها الصرفيّة والإعرابيّة والموقعيّة ويعيّن أبعادها الدلاليّة، ثمّ يمتّد الوصف ليشمل ما يطرأ على الوظيفة من تقديم وتأخير وحذف ضمن العلاقات التركيبية المختلفة التي تربطها بغيرها من الوظائف النحويّة والتي تنتظم جميعها في إطار نظريّة العامل النحوي.

وتمثّل شروطُ الوظيفة النحويّة المذكورةُ في الحدّ الصورةَ الأصليّةَ لتلك الوظيفة التي قد تتغيّر وتبتعد عن الأصل بما يطرأ عليها من استثناءات متعدّدة يسمح بها الاستعمال، ويجوّزها النّحاة مستضيئين بالأسس التفسيرية التي اعتمدوها في وصفهم(٣).

وتشكل الأصول والاستثناءات على الأصول في الوظائف النحويّة مفاتيح دالّة توجّه الدارس أو المعرب إلى تحديد الإعراب الصحيح للمفردات المختلفة داخل التراكيب المتنوّعة، كما أنّها تصبح، بعد ذلك، مرجّحات يؤخذ بها عند تعدد الاحتمالات الإعرابية للكلمة الواحدة(٤).

وقد نبّه النحاة إلى التداخل الدلالي بين الوظائف النحويّة المختلفة مبيّنين المساحة الدلاليّة التي تشترك فيها ثم ما تنفرد به كلّ وظيفة من خصوصيّة دلاليّة تعطيها موقعاً مميّزاً على تلك المساحة المشتركة؛ فالحال تشبه الخبر في "كونها محكوماً بها في المعنى على صاحبها، وإن كان الحكم في الخبر قصدياً وفي الحال تبعياً. وتشبه النعت في إفهام الاتصاف بصفة، وإن كان قصدياً في النعت وتبعياً في الحال"(٥). وتشبه التمييز في "أنّ كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الاشتراك"(٦) إلا أنها مبيّنة للهيئات والتمييز مبيّن للذوات(٧). وعطف البيان يشبه النعت؛ لأنّه "يؤتى به لإيضاح ما يجري عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه، فهو من تمامه كما أن النعت من تمام المنعوت"(٨) إلا أنّ النعت يتضمّن حالاً من أحوال المنعوت يتميّز بها أمّا عطف البيان فهو تفسير الأوّل باسم آخر مرادف له.

والملاحظ أنّ اشتراك الوظائف النحويّة في البعد الدلالي يتيح اشتراكاً آخر في الشرط الصرفي أو في التنوع البنيوي للوظيفة النحويّة، وأنّ التمايز الدلالي من جهة أخرى يؤدي إلى تمايز في الشرط الصرفي والتنوع البنيوي، وقد يبدو

الأمـــر في ظاهره متناقضاً لكنّ شبكة العلاقات بين الوظائف بتنوّعاتها المختلفة وبمســتوياتها المرتــبّة ترتيباً يراعي الأولويّة والتدرج تخلق نوعاً من الانسجام داخــل بنــية اللغة، بحيث يفرز التداخل والتمايز نتائج متوافقة نوعاً ما؛ فالحال، مــثلاً، لشــبهها بالخبر والنعت جاز فيها أنْ تتعدد، وأن تأتي جملة، إلا أنّ جملة الحال لا تكون إلا خبريّة، خلافاً للخبر، وذلك "تغليباً لشبهه بالنعت في كونه قيداً مخصصــاً على شبهه بالخبر في كونه محكوماً به؛ لأنّ الغرض من الإتيان بها تقيــيد عاملهــا"[٩] وكذلك "التمييز" فهو نكرة لأنّه يشابه الحال في كونه يبيّن ما قــبله، ولكــنة جامد بخلاف الحال التي تأتي مشتقّة في الغالب؛ لأنّ التمييز مبيّن للذوات والحال مبيّنة للهيئات.

فالاشــتراك يُدْخــل الوظيفة في نقطة تماس مع وظائف أخرى، والتمايز يحفــظ لها منطقة خاصّة بها، وهكذا تدور الوظائف النحويّة في فضاء التركيب بيــن معايير تقرّبها من نقطة ما، وأخرى تبعدها عنها، وتنضبط المسألة، بعدئذ، بالموازنــة بيــن المعايير المختلفة وترجيح بعضها على بعض، أو ترك المسألة مفتوحة لعدّة احتمالات يقبلها التركيب.

وكمــا أنّ الاشتراك في الشروط الصرفيّة بين الوظائف النحويّة يفتح باب الاحــتمال والــتعدد فــإنّ عدم الاشتراك في ذلك يغلق هذا الباب تماماً وإنْ كان هناك تداخل دلالي واضح بين وظيفة وأخرى؛ فالاشتراك الدلالي وحده لا يسوّغ القــول بالــتعدد والاحــتمال، بــل هو محتاج إلى ما يعضّده من معايير شكليّة كالإعراب والبنية الصرفيّة وبعض الشروط الموقعيّة والشكليّة الأخرى[١٠].

ويــبدو هذا الأمر واضحاً في وظيفة الحال التي تتداخل دلاليّاً مع وظائف شــتى، ولكنّ هذا التداخل يتفاوت ويختلف؛ فإذا كان هناك ما يقوّيه من ضوابط نحويّــة وشــكليّة اعــتمدها النّحاة في تحليلهم انفتح الباب للقول بتعدّد الإعراب وتداخل الوظائف، والتفتَ، حينئذ، إلى السياق لترجيح وجه على آخر، وهذا نهج معــروف عند النّحاة، ويتّضح جدّاً في كتب إعراب القرآن وتفسيره، أمّا إذا كان الــتداخل بين الحال والوظائف النحويّة الأخرى دلاليّاً خالصاً لا يعضّده اشتراك نحويّ أو صرفي أو موقعيّ فإنّ هذه الأبعاد الدلاليّة المشتركة لا يُلتفت إليها في

الغالـب، ويبقى القول في إعراب الكلمة محصوراً في الحال لا يخرج عنها إلى غيرها، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا البحث.

الأبعاد الدلاليّة للحال في حدود النحاة وتعريفاتهم:

تكـاد حدود النحاة، على اختلاف أزمنتهم، تتّفق في تحديد الملحظ الدلالي للحـال فـي كونـه هيئة الفاعل أو المفعول وقت وقوع الفعل، وواضح أنّ هذا الملحظ يشترك في تكوينه ثلاثة عناصر:

- الفعل (وهو العامل في الحال).
- الفاعل أو المفعول (وهو ما اصطلح على تسميته بصاحب الحال).
- الحال.

وعلـى الرغم من أنّ سيبويه، وهو يعرض لوظيفة الحال، اتّجه إلى ربطها مباشـرة بالفعل في قوله:"هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعـل وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوت الثوب، وفي قولك: كسوت زيداً الثوب، لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل ولكنه مفعول كالأول"[١١] فإنّ أغلب حـدود الـنحاة وشـروحهم التي توضّح الملحظ الدلالي لهذه الوظيفة تتّجه إلى التركيز على العلاقة بين الحال وصاحبها؛ كقول ابن السرّاج مثلاً:" والحال إنما هـي هيـئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه"[١٢] وكقـول ابـن يعيش: "اعلم أن الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول وذلك نحو جـاء زيـد ضاحكاً، وأقبل محمد مسرعاً، وضربت عبدالله باكياً، ولقيت الأمير عادلاً"[١٣]. أمّا ربطهم الحال بالفعل (العامل) فيأتي في سياقات أخرى؛ كبيان ما يصـلح أن يعمل في الحال من العوامل اللفظية والمعنويّة، أو بعض التفسيرات التـي توضّـح أبعاداً خاصّة في هذه الوظيفة وأشكالاً بنيويّة معيّنة تأتي عليه؛ كتعلـيلهم الذي مرّ قبل قليل لمنع مجيء جملة الحال إنشائية بقولهم إنّ الغرض من الحال تقييد عاملها[١٤].

وقـد كـان لهذا التوجّه في ربط الحال بصاحبها في بيان الملحظ الدلالي الذي تؤديه هذه الوظيفة أنْ أصبح هذا الملحظ هو الأكثر وضوحاً وبروزاً، وهو

الضـــابط الـــذي يوجّـــه تحلـــيل النّحاة وتفسيرهم لكثير من الأبعاد الدلاليّة التي تتشعّب عنها هذه الوظيفة.

وربّمـــا كان للتنوّعات الدلالية التي تأتي عليها هذه الوظيفة دور في تفطّن بعـــض الـــنّحاة إلـــى أنّ وظيفة الحال تتعدّد صورها وتتنوّع دلالاتها بحيث لا يســـتوعب الحـــدّ الموضوع لها كلّ هذه الصور والدلالات، ولذلك، مثلاً، خالف الرضـــيّ ســـابقيهم من النّحاة؛ فلم يرتض الحدّ الذي وضعوه للحال، ووجد أنّ كثـــيراً من الأشكال التركيبيّة للحال لا يصدق عليها حدّ النّحاة، وعلى هذا نجده يقـــول: "فالأولى أن نقول: الحال على ضربين: منتقلة ومؤكدة، ولكلّ منهما حدّ لاخـــتلاف ماهيتهما، فحدّ المنتقلة: جزء كلام يتقيّد بوقت حصول مضمونة تعلّق الحـــدث الـــذي في الكلام بالفاعل أو بالمفعول أو بما يجري مجراهما... وحدّ المؤكدة: اسم غير حدث يجيء مقرراً لمضمون جملة"[١٥] .

ويـــبدو من حدود النّحاة وحديثهم في بيان الملحظ الدلالي العام لوظيفة أنّ هـــذا الملحـــظ يتراوح عندهم بين بعدين: الأوّل يربط الحال بصاحبها، والثاني يـــربط الحال بعاملها؛ فهي بيان لهيئة الصاحب وتقييد لزمن العامل، كما يتّضح ذلك من خلال الرسم التوضيحي التالي:

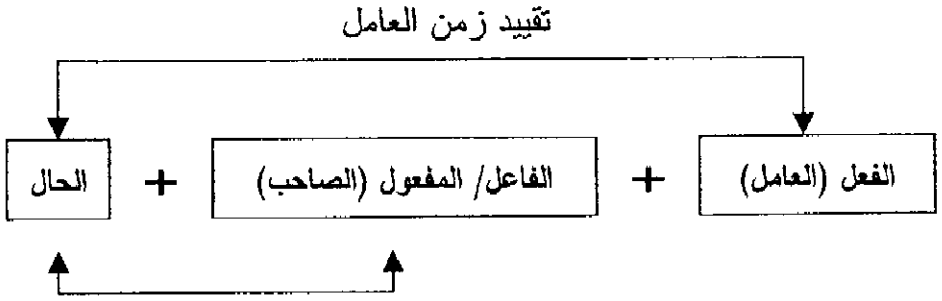

بيان هيئة الصاحب

الأبعاد الدلاليّة للحال في صور الاستعمال العربي:

تأتـــي الحـــال فـــي أكثر صور استعمالها متوافقة مع ما وضعه النّحاة من حـــدود وتقســـيمات: فهي في أغلب استعمالاتها تبيّن هيئة صاحبها وقت وقوع

عاملهـــا، والأمـــثلة على ذلك كثيرة مستفيضة تمتلئ بها مصنّفات النّحاة وتزخر بها نصوص الاستعمال العربي على اختلاف زمنها.

وإذا كـــان هذا التوافق مع وصف النّحاة وقواعدهم يمثّل الكثرة الكاثرة من صـــور استعمال هذه الوظيفة فإنّه يقع على هامش هذه الكثرة أمثلة أخرى تغاير مـــا أصّـــله النّحاة، وتتّجه في دلالاتها إلى حدود وظائف نحويّة أخرى فتتداخل معها وتعبّر عن أبعاد دلاليّة لا تقع ضمن الدائرة الدلاليّة لوظيفة الحال.

وقـــد تنـــبّه الـــنّحاة إلى بعض صور هذا التداخل، وأشاروا إليها إشارات عابـــرة، ولكنّهم ظلّوا متمسكين بضمّ هذه الصور الاستعماليّة المخصوصة إلى بـــاب الحـــال، رغم ابتعادها دلاليّاً عما تعبّر عنه هذه الوظيفة عادة، وسنحاول، مـــن خـــلال هـــذه الدراســـة، أن نعرض لجوانب من هذا التداخل وأن نتلمّس الأسباب التي منعت النّحاة من القول به.

أوّلاً- التداخل بين الحال والمفعول لأجله:

يجيز كثير من النّحاة في باب المفعول لأجله أنْ يُعْرَب المصدر الواقع في هـــذه الوظيفة، في كثير من المواقع، حالاً؛ لأنّ المصدر، عندهم، يجوز أن يقع حالاً، وإن كان هذا خلاف الأصل[١٦]، كما قال في ذلك ابن مالك[١٧]:

ومصدر منكّر حالاً يقع بكثرة كبغتة زيد طلع

وعليه، فقد جوّز النّحاة، مثلاً، وجهين في إعراب "عبثاً" من قوله تعالى[١٨] :

﴿ أَفَحسِبتُم أَنّما خَلَقناكُم عَبثاً وأَنكُم لا تُرْجَعُون﴾

فقـــالوا فـــيها: يحتمل أن تكون مفعولاً لأجله ويحتمل أن تكون حالاً، فهذا الاحتمال مقبول؛ لأنّ في الشروط الصرفيّة للوظيفتين ما يبرّره؛ فالمفعول لأجله لا يكـــون إلا مصـــدراً، والحـــال يجوز فيها ذلك أيضاً، فهذا التجويز فتح قناة تواصل بين الحال ووظائف نحوية أخرى، منها المفعول لأجله، مما سمح بتعدد الاحتمالات الإعرابية في التركيب الواحد[١٩].

فالنّحاة قالوا عن المفعول لأجله الذي يلتقي مع الحال في البعد الدلالي في سياق ما: حالاً؛ لأنّ الشرط الصرفي للحال يسمح بذلك.

ولكــن هل قالوا عن الحال التي تلتقي مع المفعول لأجله في البعد الدلالي فــي ســياق مــا: مفعــولاً لأجله؟ هذا الاحتمال غير وارد عندهم في الحقيقة؛ لأنّ الشــرط الصرفي لوظيفة المفعول لأجله لا يسمح بهذا الاحتمال؛ فنحن عندما نقول: جئتك رغبة في الاستفادة من علمك.

نســمح بإعــراب "رغــبة" مفعــولاً لأجلــه، أو حــالاً. ولكــن إذا قلــنا: جئتك راغباً في الاستفادة من علمك.

لــم يــبق في إعراب "راغباً" إلا وجه واحد؛ فهي حال، ولا احتمال آخر فــيها، على الرغم من أنّ الكلمة "راغباً" ما زالت محتفظة بالبعد الدلالي نفسه، فملحظ العلة واضح فيها، وإنْ كانت صيغة المشتق "اسم الفاعل" قد أضفت على المعــنى لونــاً خاصــاً وبعداً جديداً فإنّها لم تسلب التركيب المعنى المستفاد من صــيغة المصدر. ولعل هذا يتّضح إذا وضعنا هذا المشتق بإزاء مشتق آخر لا يتضمّن معنى العلّة، وذلك كما في الجملتين التاليتين:

- جئتك راغباً.
- جئتك ماشياً.

إذ يتبيّــن مــن المثالين السابقين أنْ ليس كلّ مشتق، في وظيفة الحال، يبيّن هيــئة صــاحبه، وأنّ بعض المشتقات تتضمّن أبعاداً دلاليّة أخرى، كبيان العلّة، وهــذا يعتمد، في جانب كبير منه على الفروق في المعاني المعجميّة للمشتقات؛ فــــ"راغباً" ينتمي إلى مجموعة الأفعال التي يسميها النّحاة قلبيّة، والتي يقولون في تعريفها:"إنّها أفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنّما هي أمور تقع في النفس"(٢٠)، أمّا "ماشياً" فينتمي إلى مجموعة أخرى تعرف بالأفعال العلاجيّة، وهي التــي يناســبها أن تكــون مبيــنة للهيئات، أمّا سابقتها فإنّ بيان الهيئة فيها يأتي ضــمنياً مُسْــتَنْتَجاً(٢١). وقد يتّضح كيف يتحمّل النوع الأوّل من المشتقات ملحظ العلّة، أحياناً، كما في الأمثلة الآتية:

- لا ترُزْنــي مــزاولاً لاختــباري بعــد هــذي الــبلوى فتــنكر مسّــي (البحتري، الديوان، ١١٥٣/٢).

- أســـارقك اللحـــظ مســـتحيياً وأزجـــر فـــي الخـــيل مهـــري ســـراراً (المتنبي،الديوان ١٩٧/٢).

- وهم يصدونه عن ذلك مشفقين عليه.(الأيام، طه حسين ١١٢/٣).

وهكـــذا يبدو أنّ التعميم الذي نجده في الشرط الصرفي للوظيفة النحويّة قد يُغَيّـــب بعـــض الفروق الدلاليّة الدقيقة بين مجموعة الألفاظ التي يتحقق فيها ذلك الشرط.

وقـــد يبدو التداخل الدلالي بين الحال والمفعول لأجله، إذا جاءت الحال وصفاً مشـــتقّاً، ضعيفاً يمكن التجاوز عنه، خاصّة إذا كانت الأمثلة عليه قليلة قابلة للتأويل الـــذي يردّها إلى دلالتها الأصليّة وهي بيان هيئة صاحبها. ولكنّ هذا التداخل يقوى ويشتدّ عندما يعبّر عن وظيفة الحال بجملة فعليّة مضارعيّة؛ إذ يأتي ملحظ التعليل فـــي مقدّمـــة الأبعاد الدلاليّة التي يعبّر عنها بالجملة الفعليّة المضارعيّة، لكنّ هذه الجملة تعرب حالاً، ولا ينظر في احتمال كونها تعليلاً؛ لأنّ التداخل الدلالي لا يكفي وحـــده، فـــلا بـــدّ مـــن اشـــتراك في الشرط الصرفي أو التنوّع البنيوي للوظيفة، والمفعـــول لأجلـــه لا يأتـــي جملة عند النحاة؛ وهكذا يبدو أنّ تمسّك النّحاة بكون المفعول لأجله لا يكون إلا مصدراً جعلهم لا يتنبّهون إلى ملحظ العلّة في كثير من التراكيـــب التـــي عُبّر فيها عن هذا الملحظ بالجملة، ففي مثل هذه السياقات تعرب الجملة حالاً بغض النظر عن البعد الدلالي الذي يفهم منها.

وعليه فإنّ ما تحته خط فيما يأتي يعرب عند النّحاة أحوالاً، من دون أن ينصّ على ما يتحمّله اللفظ من دلالة تفسيريّة معلّلة[٢٢] :

- (إنّا خلقنا الإنسانَ من نُطفَةٍ أمشاجٍ نبتليه) الإنسان/٢.

- "هاجـــرنا مـــع رســـول الله صـــلى الله علـــيه وسلم نلتمس وجه الله تعالي " رياض الصالحين/٢١٨.

- "بعثنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأمّر علينا أبا عبيدة، رضي الله عنه، نتلقي عيراً لقريش " رياض الصالحين/٢٣٢.

- "... وتفرّق

- لناس يستظلون بالشجر..." رياض الصالحين/٥١.

- "... كان أبي، يزيدُ، أخرج دنانير يتصدّق بها..." رياض الصالحين/٦٠.
- قال بشامة بن عمرو: (المفضليّات/٥٧).

بعينٍ كعين مُفيض القِداح إذا ما أراغ يريد الحويلا

- قال المزرّد: (المفضليّات/١٠١)

فطوّف في أصحابه يستثيبهم فآب وقد أكدتْ عليه المسائل

- قال المرقش الأكبر: (المفضليّات/٢٢٦)

إذا علمٌ خلّفْته يهتدي به بدا علم في الآل أغبرُ طامس

- قال عمر بن أبي ربيعة: (الديوان/٢٤)

خرجت غداة النفر أعترض الدمى فلم أر أحلى منك في العين والقلب

- قال البحتري: (الديوان/١٩)

حَضَرْت رحلَي الهموُم فوجهـ ـتُ إلى أبيضِ المدائنِ عَنْسي

أتسلي عن الحظـوظِ وآسى لمحلٍ من آلِ ساسانَ درسِ

- حتى إذا تمّ له من تهيئة الطعام ما أراد خلّى بينه وبين هذه النار تنضجه على مهل. (الأيام، طه حسين ٤١/٢).
- وأقبل الفتى ذات يوم إلى القاهرة يتهيأ للسفر البعيد. (الأيام، ٧٠/٣).
- وأبرقا إلى الجامعة وإلى من يعرفان من الصديق يتعجلان هذا الإذن.(الأيام ٨٩/٣).

وهكذا يمثّل الاشتراك في الشرط الصرفي قناة تواصل مفتوحة تتداخل فيها الوظائف وتتعدّد فيها أوجه التأويل الدلالي، وفي المقابل يمثّل عدم الاشتراك في الشرط الصرفي حاجزاً وهميّاً يغيّب بعض الأبعاد الدلاليّة التي ينتجها التركيب أحياناً ويوجّه إليها سياق الكلام[٢٣] .

وإذا تأملنا نصوص النّحاة وجدنا أنّهم كانوا، في الغالب، يربطون بين الملحظ الدلالي والشرط الصرفي للوظيفة النحويّة[٢٤]؛ فالمفعول لأجله لا يكون إلا مصدراً "لأنّه علّة وسبب لوقوع الفعل وداعٍ له، والداعي إنما يكون حدثاً لا عيناً"[٢٥].

فهم في تفسيرهم يضعون المصدر في مقابل اسم العين الذي ينتفي وقوعه علّة انتفاء واضحاً، ولكنّهم لا يضعون المصدر في مقابل المشتق أو الفعل، على الرغم من أنهم يصرّحون بأنّ "الفعل إمّا أن يجتذب به فعل آخر؛ كقولك: احتملتك لاستدامة مودتك وزرتك لابتغاء معروفك، فاستدامة المودة معنى يجذب بالاحتمال وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة، وإما أن يدفع بالفعل الأول معنى حاصل؛ كقولك: فعلت هذا حذر شرك، فالحذر معنى حاصل يتوصل بما قبله من الفعل إلى دفعه، والمصادر معان تحدث وتنقضي فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة"[٢٦].

وواضح أنّ المقياس الذي وضعوه لمجيء المفعول لأجله مصدراً يصدق على الفعل المضارع؛ فملحظ العلّة غير منتف فيه، حتى إننا لو قلنا: احتملتك أستديم مودّتك، وزرتك أبتغي معروفك، لبقي معنى العلّة مفهوماً[٢٧]؛ لأنّ الأفعال، أيضاً، معانٍ تحدث وتنقضي كالمصادر تماماً[٢٨].

ونحن إذا قلّبنا المسألة ونظرنا فيها من بعد آخر وجدنا أنّ التعبير عن العلّة بالفعل لا يمتنع؛ فقد علّل النحاة جواز مجيء الحال جملة بقولهم "لأنّ مضمون الحال قيد عاملها، ويصحّ أنْ يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد" [٢٩]. وبالقياس يمكننا القول إنّ مضمون المفعول لأجله علّة عاملة، ويصحّ أن تكون العلّة مضمون الجملة كما تكون مضمون المصدر، خاصّة إذا علمنا أنّ الفعل يتضمّن، دلالياً، معنى الحدث.

وإذا كان المفتاح المبدئي الذي وضعه النّحاة للتمييز بين الحال والمفعول لأجله هو أنّ الأولى تقع في جواب: كيف فعلت؟ والثاني يقع في جواب: لم فعلت؟ فإنّ هذا الضابط قد يشير أحياناً إلى أنّ بعض الأبنية يصح فيها أن تقع جواباً للسؤالين، وقد يتقدّم وقوعها جواباً عن العلة، أحياناً، على وقوعها جواباً عن الهيئة، ويتّضح ذلك إذا أعدنا النظر في الأمثلة المذكورة قبل.

بل إنّ بعض الأبنية ترد مباشرة في الاستعمال العربي جواباً عن السبب والعلّة؛ فقد ورد في الحديث الشريف قوله:"... خرج معاوية رضي الله عنه على حلقة في المسجد فقال: ما أجلسكم؟ قالوا: جلسنا نذكر الله قال: الله ما أجلسكم إلا ذاك؟ قالوا ما أجلسنا إلا ذاك" رياض الصالحين/٥٠٨.

وفي حديث آخر :"عن أبي طلحة زيد بن سهل رضي الله عنه قال: كنا قعوداً بالأفنية نتحدّث فيها، فجاء رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقام علينا فقال: ما لكم ولمجالس الصعدات؟ فقلنا: إنما قعدنا لغير ما بأس، قعدنا نتذاكر ونتحدّث ..." رياض الصالحين/٥٧٩.

فالجملتان الفعليّتان (نذكر/ نتذاكر) تعربان حالاً بناء على القاعدة النحويّة التي تنص على أنّ الجمل واشباه الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات، على الرغم من وقوعها في سياق الإجابة عن العلّة والسبب.

ويزيد المسألة وضوحاً أنّ النّحاة وضعوا شرطاً لانتصاب المصدر على أنّه مفعول لأجله؛ فلا يعرب المصدر مفعولاً لأجله إلا إذا صحّ تقديره باللام: "لأنّ اللام معناها العلّة والغرض"(٣٠)، ونحنُ إذا أعدنا النظر في الأمثلة السابقة وجدنا أنّ تقدير اللام فيها محتمل ولا يناقض دلالة التركيب، فلو قلنا:

- جلسنا لنذكر الله/ قعدنا لنتذاكر. وقبل ذلك:
- إذا علمٌ خلّفته ليهتدى به.
- تفرّق الناس ليستظلوا بالشجر.
- أخرج دنانير ليتصدّق بها.
- فطوّف في أصحابه ليستثيبهم.
- خرجت غداة النفر لأعترض الدمى.
- فوجّهت إلى أبيض المدائن عنسي لأتسلي عن الحظوظ.
- خلّى بينه وبين هذه النار لتنضجه على مهل...
- وأقبل الفتى إلى القاهرة ليتهيّأ للسفر البعيد...

- وأبـرقا إلـى الجامعـة... ليـتعجّلا هـذا الإذن...لصـحّ الـتقدير واستقام المعنى[٣١] .

بـل إنـنا لـو عكسنا الأمر فجرّدنا الفعل المضارع من هذه اللام في أي سـياق يـرد الفعل فيه مقروناً بها لوجدنا أنّ دلالة التعليل تبقى، أحياناً، مفهومة واضـحة، إلا أنّ اختلاف الشكل البنيوي لعناصره يوجّه القول فيه توجيهاً آخر. فلو تأملنا، مثلاً، العبارة الآتية:

- وربمـا اشتملت بعض هذه الرسائل على زهرة قد جففت وأرسلت إليه ليحملها كما تحمل التمائم لتذكّره إن عرض له النسيان.(الأيام،٣/٩٠).

لوجدنـا أنّ إسقاط اللام الدالّة على التعليل في قوله :"ليحملها "و"لتذكّره" لا يجرّد التركيب من دلالة التعليل تماماً، فلو قلنا:

- وربّمـا اشـتملت بعـض هذه الرسائل على زهرة قد جففت وأرسلت إليه، يحملها كما تحمل التمائم، وتذكّره إن عرض له النسيان.

لبقي هذا المعنى مفهوماً مراداً، فإن كان وجود اللام يدفع أي احتمال دلاليّ آخـر، ويجرد التركيب لدلالة التعليل وحدها، فإنّ غياب هذه اللام لا يعني، بأي حال، غياب دلالة التعليل تماماً.

وعلـيه، فإنّ التداخل الدلالي بين الوظيفتين، في مثل هذه التراكيب، واضح جـداً، ولكـنّه مـع ذلـك، غائب في مصنّفات النّحاة؛ ذلك أنّ ضوابط الوصف والتقعيد عندهم تتعدّد ولا تقتصر على البعد الدلالي وحده، وهذا ما سنوضّحه في خاتمة البحث.

ثانياً- التداخل الدلالي بين الحال والمفعول فيه أو بين الحال والمفعول معه:

إذا كـان الـنّحاة لم يشيروا إلى التداخل الدلالي بين الحال والمفعول لأجله فإنّهم استشعروا تداخلاً آخر وأشاروا إليه وعرضوا للإشكال فيه؛ فقد نصّوا على الشبه بين الحال والمفعول فيه "وخصوصاً ظرف الزمان؛ لأنّ الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى، كما أنّ الزمان منقضٍ لا يبقى ويخلفه غيره"[٣٢] .

وقد أشار سيبويه، منذ البَدْء، إلى هذا التداخل وهو يفسّر قوله تعالى:(يغشى طائفـة مـنكم وطائفة قد أهمّتهم أنفسهم) فقال فيه: (فإنما وجّهوه على أنه يَغشى

طائفة منكم وطائفة في هذه الحال، كأنّه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً ولم يرِد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء"[٣٣]، ويبدو من تفسير سيبويه أنه استشعر الدلالة الزمنيّة التي تتحمّلها أمثال هذه الجمل فصرّح بها، ولكنّ متأخري النحاة فسّروا قوله تفسيراً يجرّد الجملة ممّا استشعره وأشار إليه، ويقصرها على دلالة الحال التي تعارفوا عليها [٣٤].

ولشدّة الارتباط بين واو الحال والدلالة على الزمان أوردها ابن منظور في اللسان مقسّماً إيّاها قسمين على الرغم من عدم وجود فارق دلالي بينهما؛ إذ يقول:" ومنها واوات الحال، كقولك: أتيته والشمس طالعة، أي في حال طلوعها، قال الله تعالى (إذ نادى وهو مكظوم)، ومنها واو الوقت كقولك: اعمل وأنت صحيح، أي في وقت صحتك والآن وأنت فارغ، فهذه واو الوقت وهي قريبة من واو الحال..." [٣٥].

كما نصّ عليها ابن السرّاج، وهو يتحدّث عن مواضع كسر همزة (إنّ)، فقال: "وإذا ذكرت:" إن "بعد واو الوقت كسرت، لإنه موضع ابتداء، نحو قولك: رأيته شاباً وإنه يومئذ يفخر"[٣٦] .

ولعل ابن هشام يكون أوّل من وضع هذا التداخل الدلالي بين هاتين الوظيفتين موضع الإشكال الذي يسأل عنه؛ فقد قال في المغني: "ومما يشكل قولهم في نحو" جاء زيد والشمس طالعة" إنّ الجملة الاسميّة حال، مع أنّها لا تنحل إلي مفرد، ولا تبيّن هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، يعني: فهي كالحال والنعت وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك مبكّراً ونحوه، وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى (والبحرُ يمدّه من بعده سبعة أبحر) في قراءة من رفع البحر، هو كقوله: وقد أغتدي والطير في وكناتها.. و"جئت والجيش مصطف" ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف، فلذلك عريت من ضمير ذي الحال" [٣٧].

والشواهد على مثل هذه الأحوال كثيرة جدّاً، نورد منها هذه الأمثلة لتبرز المسألة في بعد واضح جليّ:

- قال عمرو بن الأهتم:(المفضليّات/١٢٦):

ومُسْتَنْبِح بعد الهدوء دعوته وقد حان من نجم الشتاء خفوق

- قال عبدة بين الطبيب: (المفضليّات/١٤٣):

وقد غدوت وقرن الشمس منفتق ودونه من سواد الليل تجليل

- قال ربيعة بن مقروم: (المفضليّات/١٨٩):

فأوردها ولون الليل داج وما لغبا وفي الفجر انصداع

- قال متمم بن نويرة: (المفضليّات/٢٧١)

لذكرى حبيب بعد هدء ذكرته وقد حان من تالي النجوم طلوع

– قال علقمة بن عبدة: (المفضليّات/٣٩٥):

فقاتلْتَهم حتى اتّقوك بكبشهم وقد حان من شمس النهار غروب

– قال أبو ذؤيب: (المفضليّات/٤٢٤)

فوردن والعيوق مقعد رابئ الـ ـضُرَباء فوق النظم لا يتتلّع

فـلا شـكّ أنّ الدلالة على الزمان في الجمل الحاليّة السابقة واضحة جدّاً؛ إذ تـنعقد علاقـة الإسناد فيها بين ركنين يحددان زمان الحدث، ولكنّ لم يقل أحد من الـنّحاة في إعرابها إنّها في محل نصب مفعول فيه؛ لأنّ النّحاة مجمعون على أنّ المفعـول فيه لا يقع جملة؛ فهو في عرفهم: "ما ضمّن معنى" في "باطّراد، من اسم وقـت، أو اسـم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جار مجراه"(٣٨)، ولكـنّهم نصّوا في مثل الجمل الحاليّة السابقة على أنّه يجوز إخلاؤها "عن الراجع إلى ذي الحال إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه"(٣٩).

وواضـح أنّ أمثال هذه الجمل العارية من ضمير ذي الحال ترتبط، دلاليّاً، بالعـامل فـيها، ولـيس لهـا أيّ ارتباط دلاليّ بالصاحب، وهي بذلك تبتعد عن

الصور الاستعماليّة المألوفة لوظيفة الحال التي تتضمّن بعدين دلاليّن، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، هما: بيان هيئة الصاحب، وتقييد زمن العامل؛ فهذه الجمل تقتصر دلالياً على البعد الثاني فقط ممّا يخلصّها للدلالة على الزمان.

ولا تقتصر هذه الجملة الحاليّة الخالية من ضمير ذي الحال على بيان الزمان؛ إذ قد تأتي في استعمالات أخرى لتحوّل انتباه السامع إلى حدث آخر تقع عناصره في الوقت الذي يقع فيه مضمون العامل، وهذا النوع من الجمل يوسّع إطار الصورة ويوزّع التركيز على حدثين أو أحداث تتزامن جميعها في اللحظة نفسها، ولعل أمثال هذه الجمل هي التي يصدق عليها مفهوم المعيّة الذي قال به بعض النحاة؛ إذ إنّ التنصيص على المعيّة عند النحاة يعني " مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد"[٤٠]. وهذا البعد الدلالي (المصاحبة الزمنيّة) متحقّق في تراكيب كثيرة في العربيّة، إلا أنه، وحده، لا يكفي، عند النحاة، للقول بوقوع الجملة مفعولاً معه، ومن الأمثلة على ذلك:

- "كنت جالساً مع النبيّ، صلّى الله عليه وسلم، ورجلان يستبّان..." رياض الصالحين/٣٥.
- قال المتنبي: (الديوان ١/١٨٩)

ولكنّه ولّى وللطعن سورةٌ إذا ذكرتها نفسه لمس الجنبا

- قال المتنبي: (الديوان ٢/٣٤٣)

وما حمدتك في هول ثبتّ له حتى بلوتك والأبطال تمتصع

- قال سويد بن أبي كاهل اليشكري: (المفضليّات/٢٠)

وارتمينا والأعادي شهّد بنبال ذات سم قد نقع

- قال بشر بن أبي خازم: (المفضليّات/ ٣٤٧)

نعلو القوانس بالسيوف ونعتزي والخيل مشعلة النحور من الدم

- "قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، في بيتي" رياض الصالحين/ ٣٥٤.
- "وأقبل الشاعر ينشدهم وصاحبنا جالس يسمع" (الأيام، طه حسين ١/٢٥).

وواضـــح أنّ المعنى المستفاد من علاقة الإسناد في هذه المجموعة يختلف عـــنه فـــي المجموعـــة السابقة؛ إذ لا تنعقد العلاقة بين ركني الإسناد هنا لتحديد زمـــان العـــامل، ولكـــنها تبيّن أحداثاً يقترن وقوعها بوقوع العامل، ولذلك كانت الدلالة على الزمان في هذه المجموعة ضمنيّة.

ويلاحـظ، أيضـــاً، أنّ هـــذه المجموعة خالية من أيّ رابط يربطها، دلالياً، بالصـــاحب، فهـــي لا تدل على الزمان مباشرة، ولا ترتبط بالصاحب مطلقاً. بل ترتبط بالعامل على وجه مخصوص يقرّبها من دلالات المفعول معه؛ لأنّها تبيّن أنّ وقـــوع الحـــدث فيها متزامن مع وقوع الحدث في العامل، وهذا ما تدل عليه واو المعـــيّة؛ إذ إنها "للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق، أي مقارنـــته له فـــي الزمان سواء اشتركا في الحكم كجئت وزيداً أولا، كاستوى المـــاء والخشـــبة"[٤١]، ولعـــلّ أمثال هذه الجمل هي التي دفعت الرضيّ، شارح الكافـــية، إلـــى وضع حدّ آخر للحال، كما أشرنا قبل هذا، يشمل ما تتضمنه من دلالات.

ويـــبدو أنّ الدلالات المستفادة من علاقة الإسناد في مثل هذه الجمل الحاليّة تتنوّع وتتغاير حسب ركني الإسناد وطبيعة العلاقة بينهما؛ فانعقاد علاقة الإسناد بيـــن ركنين ليس ضمير صاحب الحال واحداً منهما هو الذي يسمح بتحمّل هذه الجملـــة دلالة جديدة مستقلة غير مقيّدة، إلا زمنيّا، بعناصر الجملة التي تتضمن العـــامل والصـــاحب، لأن كـــل حدث في مثل هذه التراكيب يدور حول محور مســـتقل، بخـــلاف الجمـــل الحاليّة التي يكون أحد ركني الإسناد فيها ضمير ذي الحـــال؛ فهـــذه تتوحّد فيها الصورة ،إن تعددت الأحداث، ولكنّ هذه الاختلاف لا يطـــال الدلالـــة علـــى الزمان فيها؛ فهي باقية مفهومة ضمنيا، ويتّضح ذلك في الأمثلة الآتية:

- "كنـــت وأنا في الجاهليّة أظنّ أنّ الناس على ضلالة وأنّهم ليسوا على شيء وهم يعبدون الأوثان" رياض الصالحين/٢٠٢.
- "وإذا أراد هلكـــة أمّة عذّبها ونبيّها حيّ، فأهلكها وهو حيّ ينظر، فأقر عينه بهلاكها" رياض الصاحلين/٢٠٤.
- "...أنّ تَصَـــدّق وأنـــت صـــحيح شـــحيح تخشـــى الفقـــر وتأمل الغني..." رياض الصالحين/٥٧.
- قال المتنبي: (الديوان/٢/٦٧)

سعوا للمعالي وهم صبية وسادوا وجادوا وهم في المهود

- "إذا نعس أحدكم وهو يصلي فليرقد حتى يذهب عنه النوم، فإنّه إذا صلّى وهو ناعس" رياض الصالحين/٧٩.

ويبدو أنّ الفرق بين هذه المجموعة وسابقتيها أنّ الأولى قد خلصت للدلالة على الزمان تماماً، وأنّ الثانية تشير إلى حدث مستقل يتزامن مع مضمون العامل، أما هذه فكأنّها يتنازعها معنيان؛ معنى الزمان ومعنى الحال (بيان الهيئة)، بل إننا إذا تأملنا العبارات السابقة وجدنا فروقاً دلاليّة دقيقة بينها؛ فبعضها يعلو فيه الإحساس بالدلالة الزمنية (وأنا في الجاهليّة، ونبيّها حيّ، وهم صبية، وهم في المهود)، ويخفت فيها بيان الحال، حتى كأنّه ظل باهت يلوح وراء نصاعة معنى الزمان، وبعضها الآخر يتقدّم فيها ملحظ بيان الهيئة (وهو يصلي، وهو ناعس) حتى إنه ليزاحم معنى الزمان، وقد يتقدّمه بدرجات. بل إنه يصعب أحياناً الحكم لأحد الملحظين بالتقدم على الآخر (وأنت صحيح) [٤٢].

ولعلّ التمايز يكون أوضح وأجلى إذا وضعت العبارات السابقة بإزاء هذه العبارات:

- "فانطلقت وأنا مهموم على وجهي..." رياض الصالحين/٢٧٧.
- "لا تحقرّن من المعروف شيئاً، وأنْ تكلم أخاك وأنت منبسط إليه وجهك" رياض الصالحين/٣٢٩.
- "مر بي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا جالس هكذا.. " رياض الصالحين/٣٣٧.
- "ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون..." رياض الصالحين/٥٤٥.

فهذه ينعدم فيها معنى الزمان أو يكاد، ويبرز فيها بيان الهيئة بروزاً قوياً لا يكاد يُلتفت فيه إلى معنى آخر غيره [٤٣].

ويبدو أنّ هذه الفروق الدلاليّة بين المجموعتين السابقتين تعتمد، بالدرجة الأولى، على دلالات الخبر في الجملة الحاليّة؛ تأمّل، مثلاً الفرق بين:

دلالة زمنيّة | وأنا في الجاهليّة.
- ونبيّها حيّ.
- وأنت صحيح.
- وأنت منبسط إليه وجهك.

دلالة حاليّة - وأنا جالس هكذا.

ونستطيع أنْ نوضّح ما سبق بيانه من خلال الرسوم التوضيحيّة الآتية:

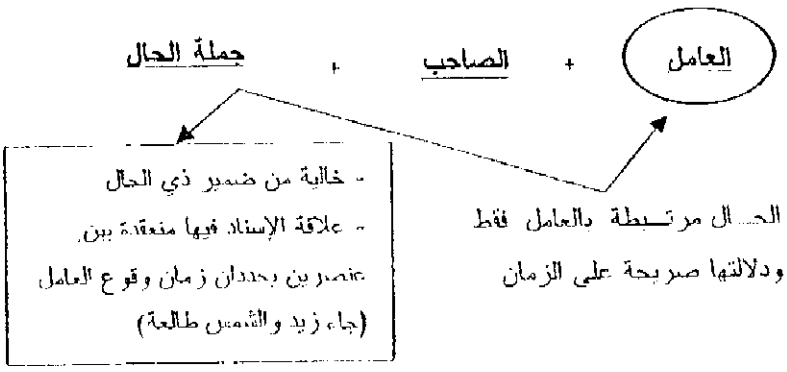

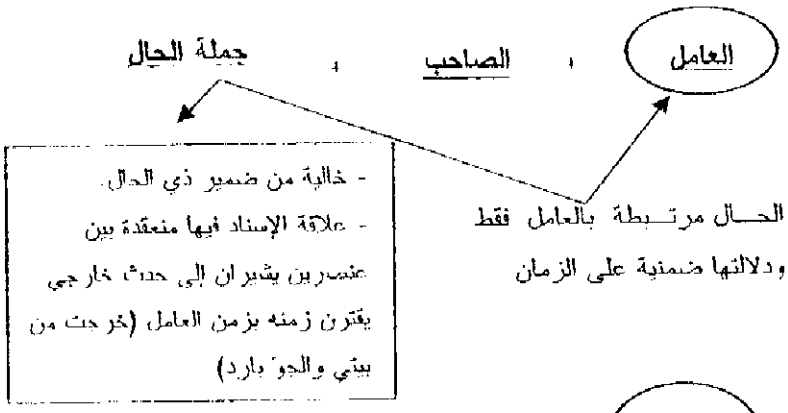

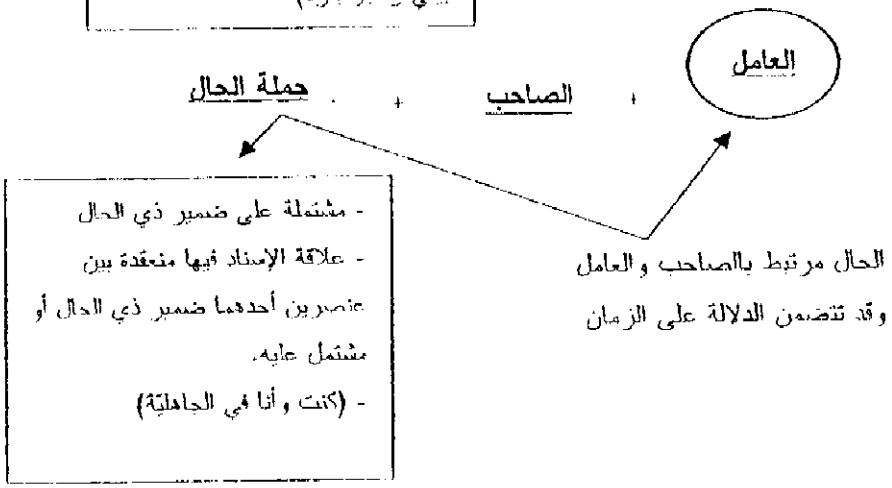

والذي يتضح من العرض السابق أنّ الحال، إذا كانت جملة، تتعدّد دلالاتها وتتنوّع معانيها ممّا يجعلها، في أحيان كثيرة، تبتعد عن الأصل الدلالي الموضوع لها وتقترب من تخوم وظائف نحويّة أخرى فتعبّر عمّا تعبّر عنه تلك الوظائف، ولكنّ الشروط البنيويّة للوظائف النحويّة تقف حاجزاً أمام تبصّر الفروق الدلاليّة بين هذه الجمل والتفطن إلى الأبعاد الدلاليّة الأخرى التي يتضمّنها السياق الواقعة فيه.

ثالثاً: التداخل الدلالي بين الحال والصفة:

يبدو أنّ السياق الذي ترد فيه جملة الحال يؤثر تأثيراً قوياً في توجيه معنى هذه الجملة وفي تقريبها من أبعاد دلاليّة لوظائف نحويّة أخرى؛ فإذا كان الفرق الحاسم بين الحال والصفة أنّ الحال طارئة تزول بزوال العامل وأنّ الصفة لا تتقيّد بالعامل بل هي تحلية للموصوف وتبين له أنّه المعروف بهذه الصفة[٤٤]، فهي "لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه، وذلك المعنى عرض للذات لازم له"[٤٥]، فإنّ جملة الحال تأتي، في بعض السياقات، قريبة من الصفة متداخلة معها دلالياً؛ إذ يبرز فيها ملحظ التحلية والتبيين الذي نجده في وظيفة الصفة، فلا تكون طارئة ولا يتعلّق وجودها بوجود العامل فيها، وهي في مثل هذه السياقات تختلف عن الحال اللازمة التي ذكرها النّحاة وعدّدوا أقسامها. وذلك كما في الأمثلة الآتية:

- (لَيُوسُفُ وأخُوهُ أَحبُّ إلى أبينا منّا وَنَحْنُ عُصْبَة) يوسف/٨.
- (وَعَسى أنْ تكرهُوا شيئاً وَهُوَ خيرٌ لكُم وعسى أن تُحبّو شيئاً وهُوَ شرٌّ لكُم) [٤٦] البقرة/٢١٦.
- "أما إنّه قد صدقك وهو كذوب...) رياض الصالحين/٣٩٤.

- قال المتنبي: (الديوان ٣٦١/١)

أبالغمرات توعدنا النصارى ونحن نجومها وهي البروج

- "الـذي يقـرأ القـرآن وهـو ماهـر بـه مـع السفرة الكرام البررة" رياض الصالحين/٣٨٧.

والملاحـظ علـى الأحوال السابقة أنّها، جميعها، جمل اسميّة مسبوقة بالواو، وخـبرها اسـم، وهو مما يرجح ملحظ الثبات والتحلية فيها، كما يبرز في الأمثلة الأربعـة الأولـى ملحظ آخر، هو ما اصطلح د. عبد القادر المهيري على تسميته بالمقابلة[٤٧]، وهو ما نستطيع أن نوضّحه بإضافة عبارة "على الرغم" إلى التركيب.

وواضـح، عـند اعـتماد المعنى وحده، أنّ أمثال هذه الجمل تفارق الأبعاد الدلالـيّة العامّـة لوظـيفة الحال، التي سبق أن وضّحناها آنفاً، وتستقل بأبعادها الدلالـيّة الخاصـة التي تضعها على تخوم قريبة جدّاً من وظيفة الصفة، لولا أنّ القيود والضوابط الشكليّة الأخرى التي تنص على أنّ الجمل بعد المعارف أحوال تجذبها ثانية إلى حدود وظيفة الحال في العربيّة.

خاتمة البحث

لعلّـه يجدر بنا، الآن، أن نحاول تفسير عدم احتفال النّحاة بهذا التداخل بين الحـال والوظـائف الـنحويّة المذكورة آنفاً، على الرغم من استشعارهم بعض صوره والتفاتهم إلى أشكال مختلفة منه، فما الأسباب التي منعت النّحاة من القول بضمّ تلك الصور التركيبيّة إلى الوظائف التي تتوافق معها في الأبعاد الدلاليّة؟

إنّ المتأمّل في الأصول العامّة التي قامت عليها النظريّة النحو العربي، وما صاغه النّحاة من ضوابط رئيسة توجّه القول في وصف العربيّة وتقعيد قواعدها يستشـعر تنـبّه الـنّحاة إلى ما يعتري التراكيب، أحياناً، من تجاذب بين المعنى والإعراب، أو بين الأبعاد الدلاليّة الخالصة من جهة والضوابط الشكليّة المختلفة مـن جهة أخرى، وهو ملحظ أشاروا إليه في مرحلة مبكرة من وصف العربيّة؛

مـــن ذلك، مثلاً، ما ألمح إليه سيبويه في قوله: "ومثل ذلك قولك: إن زيداً ظريف وعمروٌ وعمراً، فالمعنى في الحديث واحد وما يراد من الإعمال مختلف"(٤٨).

وقـــد وضـــع ابن هشام باباً كاملاً للحديث عن الموجّهات التي تضبط القول في إعراب العناصر في التركيب، وضّح فيه من خلال أمثلة كثيرة كيف تتداخل المـــرجّحات الدلاليّة والصناعيّة، وكيف السبيل إلى ضبط المسألة على نحو من التحكّم المشروع الذي يحفظ للنظريّة تماسكها وتوافقها (٤٩).

كمـــا جـــرّد ابـــن جنّـــي هذه المسألة في خصائصه على نحو يخرجها إلى مســـتوى تأصيلي أساسيّ تنبني عليه نظريّة النحو العربي من خلال ثلاثة أبواب مهمّة، هي:

- باب في تجاذب المعاني والإعراب.
- باب في التفسير على المعنى دون اللفظ.
- باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

وهو يقول في الباب الأول منها:"هذا موضع كان أبو عليّ -رحمه الله- يعتاده، ويلمّ كثيراً به، ويبعث على المراجعة له وإلطاف النظر فيه، وذلك أنّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"(٥٠). وعلى الرغم من أنّ ابن جنّي يقدّم المعنى على الإعراب في أغلب الأمثلة التي عرض لها، إلا أنّ هذا الإجراء لم يكن وارداً عند النّحاة في الأمثلة التي سيقت في هذا البحث؛ ذلك أنّهم لا يمانعون أنْ يختلف تفسير المعنى عن تقدير الإعراب، وهي المسألة التي تناولها ابن جني، أيضاً، في الباب الثالث المذكور هنا.

إنّ نظـــريّة النحو العربي القائمة على القول بالعامل منضبطة، عند النّحاة، بضوابط مختلفة، يعد المعنى واحداً منها، فهول ليس ضابطاً رئيساً، في كثير من المواضع؛ "فبنية النظريّة النحويّة المتمثّلة في العامل النحوي ذات طبيعة تركيبيّة شـــكليّة، تـــتّخذ مـــن العلاقات النحويّة أساساً في رسم أطرها وأبعادها الرئيسة،

ولكنّها في الوقت نفسه لا تغفل دور العناصر (الدلاليّة) في تشكيل النسق النهائي للنظريّة، فتضع لها أدواراً مؤثرة تحرك مكوّنات النظريّة في اتّجاهات مخصوصة"[٥١]، لكنّها لا تُطلق لها زمام التحكّم في الوصف، بل تقيّدها بالضوابط الشكليّة والبنيويّة الأخرى التي تُعدّ أكثر انضباطاً وتماسكاً.

إنّنا إذا افترضنا أنّنا واجهنا النّحاة بمثل تلك التداخلات الدلالية بين الوظائف النحويّة التي عرضنا لجانب منها في هذا البحث، فإنّ جوابهم سيكون حاضراً، متوافقاً مع أصولهم، متناغماً مع ضوابطهم؛ لأنّهم سيقولون "وأيّ منع في أنْ يتّفق في المعنى المقصود المختلفان في الإعراب؟ إلا ترى أنّ معنى "جئت راكباً": جئت وقت ركوبي، والأوّل حال والثاني مفعول فيه؟"[٥٢].

لا شكّ أنّ هذا النص يدلّ دلالة قاطعة على استشعار النّحاة التداخل الدلالي بين الوظائف النحويّة، وأنّ هذا التداخل، وحده، ليس كافياً، عندهم، للقول بتعدّد الاحتمالات الإعرابيّة في التركيب؛ لأنّهم لا يقتصرون عليه في الوصف والتقعيد، ولا ينطلقون منه في التأصيل والتنظير، إنّهم يستأنسون به ويلتفتون إليه، ولكنّهم يتمسّكون بضوابط أخرى أكثر تماسكاً وأقلّ تفلّتاً منه، وهي بذلك، تحقق لنظريّتهم ما ينشدونه لها من قوّة ومتانة.

ولكنّنا إذا أردنا أنْ نجعل الأبعاد الدلاليّة التي تعبّر عنها الوظائف النحويّة منطلقنا الأوّل في الوصف والتقعيد فلا شكّ أنّ هذا الوصف سيختلف، وسيصبح للوظائف النحويّة صوراً أخرى لم ينصّ عليها النّحاة. وهذا أمر مرهون بإعادة وصف العربية وفق ترتيب للضوابط يختلف عمّا تعارف عليه النّحاة العرب.

الهوامش

١. عبد القادر المهيري، الجملة في نظر النّحاة العرب، حوليّات الجامعة التونسيّة، ع٣، ١٩٦٦، ٣٥-٤٦.

٢. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيّات واللغة العربية، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٦، ١٣.

٣. انظر: تمام حسان: الأصول: دراسة ابيستيمولوجيّة للفكر اللغوي العربي، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٢، ١٤٦.

٤. بيّن ابن هشام أهم هذه المرجّحات التي ينظر إليها عند إعراب عناصر التركيب في الباب الخامس من المغني الذي جعله بعنوان: في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهاتها.

٥. الأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، دار إحياء الكتب العلميّة، ١٨٣/٢ (بتصرّف بسيط).

٦. ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب- بيروت، ٧٠/٢.

٧. انظر: شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ٢٠٣/٢.

٨. ابن يعيش، شرح المفصل، ٧١/٣.

٩. شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ١٨٦/٢.

١٠. ولعلّ هذا الأمر هو الذي قاد النّحاة إلى القول بالفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، انظر في ذلك: ابن جنّي: الخصائص

١١. سيبويه، الكتاب، ٤٤/١.

١٢. ابن السرّاج، الأصول في النحو، ٢١٣/١.

١٣. ابـــن يعـــيش، شرح المفصل، ٥٥/٢. وانظر أيضاً: السهيلي، نتائج الفكر في الـــنحو ٣٩٤، والرضـــيّ، شرح الكافية ١٩٨/١، وشرح الأشموني على ألفيّة ابـــن مـــالك ١٨٦/٢، والشريف الجرجاني، التعريفات ٢٨٥، وعباس حسن، النحو الوافي ٣٦٣.

١٤. لا يعنـــي هذا أنّ النّحاة لم يتنبّهوا للعلاقة بين الحال وعاملها وما ينتج عنه من أبعـــاد دلاليّة مخصوصة؛ فالقصد، هنا، بيان أنّ تركيز النّحاة على العلاقة بين الحال وصاحبها كان هو المقدّم في الغالب.

١٥. الرضيّ، شرح الكافية، ١٩٩/١.

١٦. يقـــول الـــنّحاة فـــي ذلك:"حقّ الحال أنْ يكون وصفاً، وهو ما دلّ على معنى وصـــاحبه: كقائم، وحسن، ومضروب، فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل؛ إذ لا دلالـــة فـــيه علـــى صاحب الحال" شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ضـــمن حاشـــية الخضري، دار الفكر، بيروت–لبنان، ١٩٩٥، ٣١٨/١، وهذا القـــول هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، انظر في تفصيل ذلك مثلاً: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ٣٠٥/٢.

١٧. علـــى اخـــتلاف في التأويل عندهم؛ فسيبويه والجمهور يؤولونه بالوصف، أمّا الأخفـــش والمـــبرّد فيذهـــبان إلى أنّ المصدر منصوب على المصدريّة بفعل محذوف، فالحال عندهما الجملة لا المصدر. أنظر: شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ١٧٢/٢.

١٨. المؤمنون: ١١٥. انظر، على سبيل المثال: الزمخشري، الكشاف، دار الفكر، ٤٥/٣ والجمل، الفتوحات الإلهيّة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٥/٣.

١٩. لا يُـــترْك هـــذا الـــتعدد، فـــي الغالب، من دون ترجيح لوجه على وجه آخر باعـــتماد ضوابط مخصوصة يتكئ معظمها على السياق العام للكلام. انظر في ذلك: فاضل السامرائي، معاني النحو.

٢٠. ابـــن يعيش، شرح المفصل، ٧٨/٧، وواضح أنّ هذا التعريف لا ينحصر في أفعال الظنّ واليقين بل يتجاوز ذلك ليشمل كل الأفعال التي يكون محلها النفس.

٢١. لا شـــكّ أنّ هيـــئة الراغب تختلف عن هيئة الخائف، مثلاً، إلا أنّ التفكير في الهيـــئة يأتـــي تالـــياً، بعد معرفة الحالة النفسيّة أو العاطفيّة التي يتضمنّها هذا الـــنوع من المشتقات ويدل عليها دلالة مباشرة، وانظر: سيبويه ٣٦٢/١. ولا يخفى أنّ هذا التقسيم فيه كثير من العموميّة؛ فالأفعال القلبيّة التي ينطبق عليها تعـــريف الـــنّحاة الســـابق تتفاوت فيما بينها؛ فبعضها قد يدل الهيئة دلالة قويّة ملاحظـــة، وبعضـــها الآخر يضعف فيه ذلك أو ينعدم فيخلص للدلالة على ما يستقر في النفس من عواطف وإحساسيس ولعلّ الفرق يتّضح إذا تأملنا الفروق بيـــن الكلمـــات التالـــية: عاد: خائفاً، مصمّماً، متأثراً، خائباً، راضياً، غاضباً، فرحاً، مستبشراً.

٢٢. رأيـــت أنْ أضـــع توثـــيق النصوص بجانبها حتى لا أثقل الهوامش، وحتى لا أقطع استرسال القارئ.

٢٣. ومـــثال آخـــر على ذلك ما جاء في قوله تعالى: (وهو الذي يرسل الرياح بشراً بين يـــدي رحمته) إذ يحتمل القولُ في "بشراً" فيجوز فيه أن يكون مفعولاً لأجله ويجوز فيه أن يكون حالاً على تأويله بالمشتق. أما قوله تعالى: (ومن آياته أن يرسل الرياح مبشـــرات) فمبشرات لا تعرب إلا حالاً؛ لأنّها وصف مشتق، والسؤال الذي يطرح نفســـه هـــنا: هـــل مجيء الكلمة على هذه الصورة يجردّها من ملحظ العلّة تماماً؟ والسؤال نفسه يتكرر مع قوله تعالى (فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين).

٢٤. انظـــر فـــي شيء من هذا: لطيفة النّجار، دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها. ط١. دار البشير، عمّان- الأردن، ١٩٩٣، ١٧٢ وما بعدها.

٢٥. ابـــن يعـــيش، شرح المفصّل، ٥٢/٢. وورد في تعريفه عند الرضي قوله:" ما فعل لأجله مضمون عامله" ١٩١/١، وواضح أنّ هذا التعريف قد يصدق على الفعل كما يصـــدق علـــى المصـــدر، فلـــولا اشتراط النّحاة المصدريّة في هذه الوظيفة لصلح التعريف السابق للتعبير عنها دونما قيود بنيويّة تقيد المعنى بأشكال مخصوصة.

٢٦. السابق ٢/٥٢.

٢٧. لا شكّ أنّ دلالة المصدر على العلّة أقوى وأوضح من دلالة الفعل، ويبدو كذلك، أنّ دلالة الفعل على العلّة أقوى من دلالة المشتق، ولكنّ هذا لا ينفي وجود هذا المعنى في الأشكال الثلاثة، ثم يبدأ التفاوت بينها بعدُ.

٢٨. لا يعني ذلك التطابق التام بين الفعل والمصدر، فمعلوم أنّ المصدر خالٍ من معنى الزمان الذي يتضمّنه الفعل، ولكن ذلك لا ينفي أنّ الاثنين يجمعهما معنى الحدوث والانقضاء.

٢٩. الرضيّ، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ١٩٨٥، ١/٢١١.

٣٠. ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/٥٣.

٣١. يلاحظ هنا أنّ تقدير اللام ينتفي تماماً مع المشتق: كقول المتنبين مثلاً، أسارقك اللحظ مستحيياً، كما ينتفي مع بعض الأفعال المضارعة، كما في قوله: بعينٍ كعين مفيض القداح إذا ما أراغ يريد الحويلا، ومع ذلك فإنّ انتفاء هذا التقدير لا ينفي تضمّن تلك المفردات معنى العلة والسبب. ولعلّ هذا يتّضح في قول عمر بن أبي ربيعة (الديوان ٣١):

ما أنس لا أنسى غداة لقيتها — بمنى تريد تحيني وعتابي
وتلدّدي شهراً أريد لقاءها — حذر العدوّ بساحة الأحباب

فقد جاءت جملة الحال (أريد) في سياق التعليل مقترنة بتعليل آخر جاء على الأصل (حذر) لكنّ كلّ واحد منهما يعلل أمراً؛ فالجملة تعلل استمراره في التلدد مدّة شهر، والمصدر يعلل التلدد في حدّ ذاته.

٣٢. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٢/٥٥.

٣٣. سيبويه ١/٤٧، وفي المقتضب:"فأما إذا قلت: مررت بزيد عمرو في الدار- فهو محال إلا على قطع خبر واستئناف آخر، فإن جعلته كلاماً واحداً قلت: مررت بزيد وعمرو في الدار. وهذه الواو التي يسميها النحويون واو الابتداء، ومعناها (إذْ). ومثل ذلك قوله (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمّتهم أنفسهم)، والمعنى -والله أعلم- إذ طائفة في هذا الحال، وكذلك قول المفسرين المبرد، المقتضب، تحقيق محمدّ عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ٤/١٢٥.

٣٤. يقـــول الأشموني في ذلك:" وقدّرها سيبويه والأقدمون بإذ، ولا يريدون أنّها بمعناها؛ إذ لا يـــرادف الحرف الاسم، بل أنّها وما بعدها قيد للعامل السابق". وسنعود للحديث عن قولهم في الحال إنّها قيد لعاملها فيما بعد.

٣٥. لســـان العرب، حرف الواو، والملاحظ أنّ ابن منظور لم يفرّق بين الجملة المشتملة على ضمير ذي الحال والجملة الخالية منه. وانظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ٧٢٨/٢ وما بعدها.

٣٦. الأصول في النحو ٢٦٥/١.

٣٧. ابن هشام، مغني اللبيب ٦٠٦/٢-٦٠٧.

٣٨. ابـن هشـــام، أوضـــح المســـالك إلـــى ألفيّة ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت- لبنان، ٢٣١/٢.

٣٩. الزمخشري، المفصل: ضمن شرح المفصل لابن يعيش، ٦٨/٢.

٤٠. معاني النحو، ٦٦٦/٢.

٤١. حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ١٣٤/٢.

٤٢. تظهر شدّة التداخل بين الدلالة على الحال وظرف الزمان في قول جميل بثينة:

ألا ليت أيام الصفاء جديد ودهراً تولّى، يا بثينَ، يعود

فنغنى كما كنّا نكون، وأنتم صديق، وإذ ما تبذلين زهيد

إذ يُظْهِر التركيب أنّ الظرف (إذ) قد عطف على الجملة الحاليّة (وأنتم صديق) بل هذا ما قاله بعضهم في بيان الأوجه الإعرابيّة المحتملة في إعراب البيت (انظر فخر الدين قـــباوة، المـــورد النحوي، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤، ٢٠٤). وبغض النظر عن الأوجـــه المحـــتملة فإنّ وجود ظرف الزمان وجملة الحال بينهما حرف عطف يجعل التساؤل عن بعد الزمان في مثل هذه الجمل الحاليّة مشروعاً.

٤٣. يلاحظ أنّ قوله :"وأنا مهموم" وقوله:"وهم كارهون " فيه بيان الحالة النفسية بخلاف قوله:"وأنت منبسط له وجهك" وقوله:"وأنا جالس هكذا" وهذه، أيضاً، فروق دلاليّة أخرى.

٤٤. انظر: المبرد، المقتضب ٢٩٩/٤. ولا يدخل في ذلك الحال الملازمة.

٤٥. ابن يعيش، ٤٧/٣.

٤٦. يقـــول الســـمين في هذه الآية ما نصّه:" في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنّها في محـــل نصب حال، وإن كانت الحال من النكرة بغير شرط من الشروط المعروفة قلـــيلة. والثاني: أن تكون في محل نصب على أنّها صفة لشيء، وإنما دخلت الواو على الجملة الواقعة لأن صورتها الحال، فكما تدخل الواو عليها صفة الدر المصون فـــي علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد الخراط، ط١، دار القلم-دمشق، ٣٨٨/٢. ويقـــول فـــيها أبو حيانّ:"والجملة حال، أي وهو مكروه لكم بالطبيعة أو مكروه قبل ورود الأمـــر" البحر المحيط ١٤٣/٢. وواضح من النصين استشعار ملحظ الصفة في الجملة وارد عند النحاة.

٤٧. عـــبد القـــادر المهيري، الجملة في نظر النّحاة العرب، حوليّات الجامعة التونسية، ع١٩٦٦،٣، ٣٥-٤٦.

٤٨. الكتاب، ٦١/١.

٤٩. انظر: الباب الخامس من الجزء الثاني من مغني اللبيب.

٥٠. ابن جنّي، الخصائص، ٢٥٥/٣.

٥١. لطيفة النّجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراه، ١٨٨.

٥٢. الرضيّ، شرح الكافية، ١٩٢/١.